



معهد الدوحة للدراسات العليا

كلية الاقتصاد والإدارة والسياسات العامة

بعنوان:

الأدوار الوظيفية للبنوك في تعزيز المواطنة العامة في دولة قطر

بالشراكة وإشراف الدكتور: موسى عناية

اسم الطالب: جابر راشد المسعود

ربيع 2024م

الأمانة الأكاديمية:

أنا أؤكد:

1. إن هذا البحث التتويجي هو نتاج عملي الخاص، وأعدته بناءً على دراسة و/أو بحث شخصي، ولم يقدم سابقاً كمتطلب لتقييم أي مقرر آخر في معهد الدوحة أو أي مكان آخر.
2. أنني أشرت بدقة لكافة المواد والمراجع التي قمت باستخدامها أثناء الإعداد لهذا البحث، وأنني اتبعت تعليمات معهد الدوحة الخاصة بالتوثيق، والاستشهاد، والاقتباس المباشر وغير المباشر، سواءً للألفاظ أو الأفكار.
3. أنني اطّلت على تعليمات معهد الدوحة الخاصة بالسرقة الأدبية، وأعلم العواقب المترتبة على سرقة الأعمال الفكرية للآخرين.
4. أنني أعي أن هذا البحث قد يخضع لكشف السرقة الأدبية إلكترونيًا (تقنية تورنتين)، وأنه سيتم الاحتفاظ بنسخة منه لأغراض المقارنة.

توقيع الطالب:



اسم الطالب: جابر راشد المسعود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا)

سورة آل عمران - الآية 7

فهرس المحتويات

1	الأمانة الأكاديمية:
4	المقدمة
6	البنوك والمواطنة العامة: ابعاد مفاهيمية ونظرية
10	واقع القطاع البنكي في دولة قطر
12	المنهاجية وأدوات جمع المعلومات
14	التحليل وتقديم النتائج
Error! Bookmark not defined.	الخاتمة
23	قائمة المراجع

ملخص

تظهر هذه الدراسة تحليلاً شاملاً للتوجيهات التي أصدرها مصرف قطر المركزي، مع التركيز على تأثيرها على توظيف الوظائف في قطاع البنوك وتعزيز فرص التوظيف للمواطنين القطريين. الدراسة تعتمد على منهج نوعي لفهم التحديات التي تواجه تنفيذ التوجيهات المصرفية في قطر، وذلك من خلال استخدام مصادر ميدانية ومن مختلف المستويات، بما في ذلك المقابلات مع خبراء في القطاع المصرفي والمهتمين بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. الدراسة أيضاً استفادت من مراجعة شاملة للأدبيات الخاصة بالموضوع والبيانات الثانوية المتاحة، وتم تحليل هذه المصادر بشكل شامل لفهم السياق الثقافي والاقتصادي والاجتماعي الذي يحيط بتطبيق التوجيهات المصرفية في قطر. ومن خلال هذا النهج النوعي، قدمت الدراسة رؤية شاملة ومفصلة للتحديات والفرص المتعلقة بتنفيذ التوجيهات المصرفية في قطر. ويعكس هذا النهج البحثي التفاعل الفعال مع مجموعة متنوعة من الآراء والخبرات، مما يزيد من قوة وصحة الاستنتاجات والتوصيات التي قدمتها الدراسة. وبناءً على التحليل الشامل والتفصيلي للمصادر الميدانية والأدبيات، يُعد هذا البحث مساهمة قيمة لفهم تأثير التوجيهات المصرفية على الاقتصاد والمجتمع في قطر، ويمكن أن تُستخدم نتائج الدراسة كأساس لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية المستقبلية، وتوجيه السياسات التنموية لتحقيق التنمية المستدامة في البلاد. تشير النتائج أيضاً إلى الحاجة الملحة لتوضيح وتعزيز الوعي العام بتلك التوجيهات، وتعزيز التعاون بين الحكومة والبنوك. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد الدراسة على ضرورة الترويج للشمول المالي وضمان الوصول إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، وتتضمن التوصيات تعزيز مفهومية المالية وتكثيف الجهود لتعزيز التعاون بين الحكومة والبنوك، وتعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في قطر.

كلمات مفتاحية

توجيهات مصرفية - قطر - توظيف الوظائف - الشمول المالي - التعاون الحكومي - التنمية المستدامة

Abstract

This study conducted a comprehensive analysis of the directives issued by the Central Bank of Qatar, focusing on their impact on job localization in the banking sector and enhancing employment opportunities for Qatari citizens. The study adopted a qualitative approach aimed at understanding the challenges facing the implementation of banking directives in Qatar. It relied on field sources and various levels, including interviews with experts in the banking sector and stakeholders interested in economic and social policies in the country. Additionally, the study benefited from a comprehensive review of literature on the subject and available secondary data. These sources were thoroughly analyzed to understand the cultural, economic, and social context surrounding the implementation of banking directives in Qatar. Through this qualitative approach, the study was able to provide a comprehensive and detailed insight into the challenges and opportunities related to the implementation of banking directives in Qatar. This comprehensive research approach reflects effective engagement with a diverse range of opinions and experiences, enhancing the strength and validity of the study's conclusions and recommendations. Based on the comprehensive and detailed analysis of field sources and literature, this research provides a valuable contribution to understanding the impact of banking directives on the economy and society in Qatar. The results of this study can serve as a basis for future policy-making decisions and guiding developmental policies to achieve sustainable development in the country. The findings indicate an urgent need to clarify and enhance public awareness of these directives, as well as to strengthen cooperation between the government and banks. Furthermore, the study underscores the necessity of promoting financial inclusion and ensuring access to financial services for all segments of society. Recommendations include enhancing financial literacy, intensifying efforts to promote cooperation between the government and banks, and promoting financial inclusion to achieve sustainable economic and social development in Qatar.

Key words

Banking directives, Qatar, Job localization, financial inclusion, Government cooperation, Government cooperation

المقدمة

في عالم يتسارع فيه التطور الاقتصادي والاجتماعي، تأخذ البنوك مكانة مميزة وأساسية في الساحة المالية والاقتصادية، ويرتبط دور البنوك بعمق بتحقيق التنمية الشاملة وتحسين نوعية حياة المواطنين. البنوك لها أهمية كبيرة في تعزيز الاقتصاد الوطني والحفاظ على الأمن الوظيفي وتعزيز مكانة الدولة في حل العديد من المشكلات المختلفة، منها مشكلة البطالة ومحاربة التضخم وتعزيز القدرة الإنتاجية في أي بلد¹. بل أنها قادرة على تعزيز ما يُسمى مصادر المعرفة للموظفين من خلال تثقيف كادر محترف للوصول إلى مجتمع برأس مال بشري مثقف ومحترف. كما يمكن للبنوك أن تلعب دورًا رئيسيًا في تنمية المجتمع من خلال تقديم برامج تأهيل للمواطنين القطريين لتطوير مهاراتهم وزيادة فرصهم في العمل. كما يمكن للبنوك أيضًا تقديم برامج تدريب للخريجين الجدد لمساعدتهم على دخول سوق العمل واكتساب الخبرة العملية. يمكن التعاون مع الجامعات والمؤسسات التعليمية لتقديم برامج تناسب احتياجات سوق العمل وتزويد الطلاب بالمهارات المطلوبة (بدلاً من التسويق التي تقوم به البنوك وكأنها فعلاً تقوم بذلك وما يتم هو العكس)². كما يجب على البنوك أن تلتزم بتوظيف وتقطير الوظائف وفقاً للسياسات والقوانين التي أصدرتها الدولة بهذا الخصوص، التي أصبح وضعها القانوني شكلياً ويفتقر للمتابعة والتحقق³.

هذا البحث يهدف إلى استكشاف هذا الدور المالي الحيوي وتحليل كيفية تأثيره على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر. لتوجيه جهود البحث وتحديد الأهداف الرئيسية، يمكننا الاعتماد على سؤال بحثي محدد. سؤال البحث الرئيسي الذي سيتم تناوله في هذا البحث هو: "كيف تلعب البنوك دوراً مهماً في تعزيز المواطنة العامة في دولة قطر من خلال توجيه أدوارها المالية نحو دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، تمويل الأفراد وتعزيز الاستقرار المالي، دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التمويل المستدام، والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية؟ وما هي الأدوات التي تقوم بها البنوك في تعزيز المواطنة العامة من خلال توظيف الوظائف للمواطنين القطريين باعتبارهم أحد ركائز رؤية قطر 2030 وتركيزها على التنمية البشرية المحلية؟ وهذا البحث مهم لأنه يسلط الضوء على دور البنوك كعنصر أساسي في تعزيز المواطنة العامة. يمكن للفهم الأفضل لهذا الدور أن يساعد في توجيه السياسات الحكومية واتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل أفضل، ويمكن أن يكون هذا البحث مفيداً للمسؤولين الحكوميين وخبراء السياسة الاقتصادية، بالإضافة إلى الباحثين والمهتمين بالشؤون المصرفية والاقتصادية.

تحقيق أهداف هذا البحث، سيتم تقسيمه إلى أقسام فرعية تشمل الجوانب النظرية حول دور البنوك في دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، تمويل الأفراد وتعزيز الاستقرار المالي، دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والتمويل المستدام والالتزام الاجتماعي. ومن ثم، سننتقل إلى استكشاف واقع البنوك في دولة قطر ودورها في تعزيز المواطنة العامة. وسنتناول أيضاً منهجية الدراسة وأدوات جمع المعلومات المستخدمة في هذا البحث. بعد ذلك، سنقوم بتحليل البيانات

¹ Jafri, J. (2019). 12. Shadow financial citizenship and the contradictions of financial inclusion in Pakistan. *Geofinance between Political and Financial Geographies: A Focus on the Semi-Periphery of the Global Financial System*, 213.

² Fridah, K. W., Olivia, W., Charity, M. C., & Florent, B. (2010). Micro finance credit policies and loan repayment in centenary Bank and Finca Uganda Ltd, Kampala.

³ Katamba, D. (2010). Corporate social responsibility, organizational culture, ethical citizenship and reputation of financial institutions in Uganda. *Master Degree Thesis submitted to the School of Graduate Studies, Makerere University, Uganda*.

وعرض النتائج بشكل منهجي. في الختام، سنقدم خاتمة تلخص أهم النتائج والتوصيات الناتجة عن هذا البحث. سنستخدم هذه الأقسام لاستكشاف وتحليل الأدوار المالية للبنوك في كل جانب من هذه الجوانب ولفهم الأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي تحققه هذه الأدوار.

البنوك والمواطنة العامة: ابعاد مفاهيمية ونظرية

المواطنة هي مفهوم اجتماعي وقانوني يشير إلى حالة الانتماء والمشاركة الفعالة للأفراد في المجتمع والدولة التي يعيشون فيها، وهي حالة قانونية واجتماعية تمنح للأفراد حقوقًا وواجبات داخل مجتمع أو دولة معينة. تشمل هذه الحقوق والواجبات مسؤولية المشاركة في صنع وتنفيذ السياسات العامة واتخاذ القرارات المشتركة والالتزام بالقوانين والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع أو الدولة⁴. تهدف المواطنة إلى تحقيق التميز والمشاركة المساوية للأفراد في الحياة العامة وتعزيز العدالة والمواطنة المسؤولة. وتشمل المواطنة توفير فرص متساوية للتعليم والتوظيف والمشاركة في العمليات السياسية⁵. تحقيق المواطنة يتطلب أيضًا تعزيز ثقافة مواطنة مسؤولة تشجع على المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ومكونات الدولة المختلفة، مثل الحكومة والمؤسسات والمواطنين، يمكن أن تسهم في تحقيق المواطنة بعدة طرق. فالحكومة تعمل على تطبيق القوانين والدساتير التي تكفل حقوق المواطنين وتعزز مشاركتهم في صنع القرار، وتوفر فرص متساوية للتعليم والصحة والتشغيل والسكن والخدمات العامة، وتعمل على تعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومحاربة الفساد⁶. والمواطنون يمكنهم المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية والمشاركة في المبادرات المجتمعية، وعليهم احترام القوانين والمشاركة العامة، والانخراط في العمل الاجتماعي والتطوعي لدعم قضايا المجتمع. وثقافة المجتمع تلعب دورًا حيويًا في تحديد كيفية تفاعل المواطنين مع البنوك⁷. إذا كان هناك ثقافة تشجع على الابتكار والاستثمار الاقتصادي، فمن الممكن أن يكون لها تأثير إيجابي على تطوير الأعمال والاقتصاد. التعاون بين هذه المكونات يسهم في تحقيق المواطنة وضمان مشاركة جميع فئات المجتمع في الحياة العامة واتخاذ القرارات التي تؤثر في مصالحهم، فتحقيق المواطنة يعزز العدالة الاجتماعية والاقتصادية ويسهم في تطوير المجتمعات بشكل شامل⁸.

في هذه الورقة نجادل بأن هناك العديد من الأبحاث التي تمت في ادوار الحكومات والمواطنين انفسهم في تعزيز المواطنة، ولكن أدوار المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية مثل البنوك في المواطنة العامة لازالت في حالة بحث علمي وخصوصا أدوارها في توفير فرص اقتصادية وتوظيف للمواطنين ودعم الريادة والأعمال الصغيرة والمتوسط، وتقديم خدمات اجتماعية، مثل الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في أداء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية. البنوك كأحد المؤسسات الاقتصادية تعتبر أحد أهم محركات النمو الاقتصادي في أي دولة، إذ تقوم البنوك بتوفير التمويل الضروري للمشاريع والاستثمارات المختلفة. على سبيل المثال، تقدم القروض للشركات الكبرى التي تسهم

⁴ Sari, D. P., & Ali, H. (2022). Literature Review Measurement Model of Individual Behavior and Organizational Citizenship Behavior: Individual Characteristics, Work Culture and Workload. *Dinasti International Journal of Management Science*, 3(4), 647-656.

⁵ Kallio, K. P., Wood, B. E., & Häkli, J. (2020). Lived citizenship: conceptualising an emerging field. *Citizenship Studies*, 24(6), 713-729.

⁶ Gathmann, C., & Garbers, J. (2023). Citizenship and integration. *Labour Economics*, 82, 102343.

⁷ Gong, T., & Yi, Y. (2021). A review of customer citizenship behaviors in the service context. *The Service Industries Journal*, 41(3-4), 169-199.

⁸ Zhu, T., Liu, B., Song, M., & Wu, J. (2021). Effects of service recovery expectation and recovery justice on customer citizenship behavior in the E-retailing context. *Frontiers in Psychology*, 12, 658153.

في توسيع نشاطها وخلق فرص عمل جديدة⁹. بالإضافة إلى ذلك، تدعم البنوك الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل اللازم لبدء أعمالها. هذا يعزز الاستثمار ويسهم في تحقيق النمو الاقتصادي. وتلعب البنوك دورًا حاسمًا في دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة (المشروعات الصغيرة والمتوسطة)¹⁰. يمكن للبنوك توجيه التمويل والمشورة للرواد وأصحاب الأعمال الصغيرة لمساعدتهم على تحقيق أهدافهم. هذا يشمل توفير قروض تنمية وخدمات مالية مخصصة لدعم الشركات الناشئة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنوك تقديم برامج تدريب وتطوير لمساعدة أصحاب الأعمال على تطوير مهاراتهم وزيادة فرص نجاحهم¹¹.

في عالم متزايد الوعي بمخاطر تدهور البيئة وتغير المناخ، أصبحت التنمية المستدامة أمرًا ضروريًا لضمان استدامة الحياة على كوكب الأرض. تزايدت الاهتمامات العالمية نحو التنمية المستدامة نموًا مستدامًا أيضًا، حيث تسعى الحكومات والمؤسسات والأفراد جميعًا إلى تحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع¹². وتلعب البنوك دورًا أساسيًا في هذا السياق، حيث تمتلك القدرة على توجيه التدفقات المالية والاستثمارات نحو المشاريع والمبادرات التي تسهم في تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية. من خلال تقديم التمويل لمشاريع توليد الطاقة المتجددة، مثل محطات الطاقة الشمسية ومزارع الرياح، تساهم البنوك في تحقيق هدف تخفيض انبعاثات الكربون وتحسين جودة الهواء والمياه¹³. بالإضافة إلى ذلك، تشجع البنوك على تعزيز كفاءة الاستهلاك من خلال تقديم القروض والتمويل لمشاريع تحسين الكفاءة الطاقية في المنازل والمباني التجارية والصناعية. يمكن للبنوك أيضًا دعم التقنيات البيئية الناجحة والمبتكرة التي تساعد في حماية الموارد الطبيعية وتقليل الضرر البيئي¹⁴. إلى جانب الأثر البيئي، تلعب البنوك أيضًا دورًا حيويًا في تعزيز الاستدامة الاجتماعية من خلال دعم المشاريع والبرامج التي تعزز التنمية الاجتماعية والتضامن المجتمعي. هذا يمكن أن يشمل تمويل مشاريع تعليمية ورعاية الصحة وتحسين البنية التحتية الاجتماعية. بهذا الشكل، يمكن القول بثقة أن البنوك تلعب دورًا مؤثرًا في الجهود المبذولة لحماية البيئة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والمواطنة العامة، حيث تمتلك الوسائل والأدوات اللازمة لتوجيه الاستثمارات نحو مستقبل أفضل وأكثر استدامة للأجيال القادمة¹⁵.

تمتلك البنوك القدرة على توظيف المواطنين وتدريبهم لزيادة مشاركتهم في سوق العمل، وهذا يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز التمكين المالي والاجتماعي للمواطنين. عن طريق توفير فرص العمل وتطوير مهارات الموظفين، تساعد البنوك في تعزيز الاستقلالية المالية للأفراد، مما يمكنهم من تحقيق أهدافهم المالية الشخصية وتوفير مستقبل أفضل لأنفسهم وأسرهم.

⁹ Kagaruki, A. M. (2013). *Assessment of the contribution of FINCA mfi's Services on SMEs growth in Dar es salaam city: A Case of finca Dar es salaam* (Doctoral dissertation, Mzumbe university).

¹⁰ Best, J. (2022). Uncomfortable knowledge in central banking: Economic expertise confronts the visibility dilemma. *Economy and Society*, 51(4), 559-583.

¹¹ Kunz, R., Maisenbacher, J., & Paudel, L. N. (2020). The financialization of remittances: governing through emotions. *Review of International Political Economy*, 28(6), 1607-1631.

¹² Barros Pena, B. B., Kursar, B., Clarke, R. E., Alpin, K., Holkar, M., & Vines, J. (2021, May). Financial technologies in the cycle of poor mental health and financial hardship: Towards financial citizenship. In *Proceedings of the 2021 CHI Conference on Human Factors in Computing Systems* (pp. 1-16).

¹³ Riles, A. (2018). *Financial citizenship: Experts, publics, and the politics of central banking* (p. 120). Mario Einaudi Center for International Studies, Cornell University.

¹⁴ Moyo, T., & Rohan, S. (2006). Corporate citizenship in the context of the financial services sector: what lessons from the Financial Sector Charter?. *Development Southern Africa*, 23(2), 289-303.

¹⁵ Kear, M. (2013). Governing homo subprimicus: Beyond financial citizenship, exclusion, and rights. *Antipode*, 45(4), 926-946.

هذا الدعم لا يقتصر على الجوانب المالية فقط، بل يمتد أيضاً إلى تحسين القدرات والفرص المهنية¹⁶. ومن الجدير بالذكر أن توظيف المواطنين وتطوير مهاراتهم يسهم بشكل كبير في تقليل معدلات البطالة وتعزيز الاستدامة الاقتصادية. بالعمل على تمكين الأفراد من الحصول على وظائف مناسبة وتحسين مهاراتهم، تقدم البنوك فرصاً حقيقية للأفراد للمشاركة بفعالية في الاقتصاد المحلي وتحقيق النجاح المهني¹⁷. بالإضافة إلى تلك الجوانب الاقتصادية، تتعهد البنوك بدورها بالمسؤولية الاجتماعية والتوجيهية. يمكن للبنوك تطوير برامج تعليمية واجتماعية مستهدفة تعود بالفائدة على المجتمع. على سبيل المثال، يمكن أن تقدم البنوك برامج تثقيف مالي للمواطنين، حيث تعلمهم كيفية إدارة أموالهم بفعالية واتخاذ قرارات مالية صائبة. هذا يعزز الوعي المالي ويضمن استدامة مستقبلهم المالي. ويمكن للبنوك دعم المشروعات الاجتماعية والبيئية من خلال توفير التمويل والمشورة¹⁸. عندما تستثمر البنوك في مثل هذه المشروعات، فإنها تساهم في تعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية، مما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة للمجتمع والحفاظ على البيئة. وعندما تقوم البنوك بتوظيف المواطنين وتطوير مهاراتهم، فإنها تساهم في تعزيز تمكين المواطنين من الناحية الاقتصادية، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة حياتهم وزيادة قدرتهم على المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية. وعندما يتعلم المواطنون مهارات مالية ويتلقون دعماً من البنوك في إدارة أمورهم المالية بفعالية، يصبحون أكثر استقلالية من الناحية المالية، وهذا يساهم في تمكينهم من اتخاذ قرارات مالية صائبة وضمان استدامة مستقبلهم المالي. ومن خلال توظيف المواطنين وتطوير مهاراتهم، يمكن للبنوك المساهمة في تقليل الفجوة الاقتصادية بين الفئات المختلفة في المجتمع، وهذا يعزز المساواة ويعمل على تعزيز المواطنة العامة من خلال توفير فرص متساوية للجميع¹⁹. ومن خلال دعم المشروعات الاجتماعية والبيئية، تلعب البنوك دوراً في تحسين البيئة الاجتماعية، وهذا يعزز التفاعل والتواصل بين المواطنين ويعمل على تعزيز التفاهم والتضامن المجتمعي. يمكن للبنوك أن تكون شركاء فعالين في تحقيق المواطنة العامة، حيث يتمثل دورها في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الدعم والفرص التي تساهم في تحسين جودة حياة المجتمعات وتعزيز مشاركتهم الفعالة في العملية الديمقراطية وتطوير المجتمعات بشكل عام²⁰.

القوانين والسياسات الحكومية تلعب دوراً حاسماً في توجيه دور البنوك نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تعزيز المواطنة العامة. عندما تصدر الحكومة تشريعات تلزم البنوك بتوفير فرص عمل للمواطنين، فإنها تعمل على تعزيز الاندماج الاجتماعي وتوفير فرص متساوية للجميع، وهذا يساهم في تحقيق المواطنة العامة من خلال توفير الفرص لجميع أفراد المجتمع للمشاركة بنجاح في القوى العاملة²¹. بالنسبة للتمويل المستدام والاستدامة المسؤولة، يمكن للحكومة وضع سياسات تشجع البنوك على دعم المشروعات والاستثمارات التي تعزز الاستدامة البيئية والاجتماعية. هذا

16

¹⁷ Willis, L. E. (2017). Finance-informed citizens, citizen-informed finance: An essay occasioned by the international handbook of financial literacy.

¹⁸ Jafri, J. (2023). Financial citizenship and shadow banking in Pakistan: a study of two deposit-taking microfinance banks. *Eurasian Geography and Economics*, 64(2), 173-198.

¹⁹ Björklund, M., & Sandahl, J. (2020). Financial Literacy as Citizenship Education--A Viable Prospect?. *Journal of Social Science Education*, 19(3), 4-20.

²⁰ Berry, C. (2015). Citizenship in a financialised society: financial inclusion and the state before and after the crash. *Policy & Politics*, 43(4), 509-525.

²¹ Kear, M. (2013). Governing homo subprimicus: Beyond financial citizenship, exclusion, and rights. *Antipode*, 45(4), 926-946.

يتوافق مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ويعزز الاستدامة في السوق المالي والبيئة²². الشفافية تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية والمواطنة العامة، وعندما تكون البنوك شفافة بشأن أنشطتها وتأثيرها على المجتمع والبيئة، يمكن للمستثمرين والجمهور فهم كيفية تنفيذ البنوك لمبادئها ومساهماتها في دعم المجتمع. هذا يعزز ثقة الجمهور في دور البنوك ويساهم في تعزيز المواطنة العامة من خلال تحفيز المشاركة والمشاركة الفعالة. بالنسبة للثقة المالية، يمكن للبنوك أن تقدم برامج تثقيفية وتوجيهية حول التخطيط المالي والاستثمار الذكي للمواطنين، هذا لا يساهم فقط في تعزيز الاستدامة المالية للأفراد وزيادة وعيهم المالي، بل يعزز أيضًا فهمهم لكيفية الاستفادة من الخدمات المالية بشكل أفضل، وبالتالي يشجع على النمو الاقتصادي ويساهم في تحقيق المواطنة العامة. يمكن ربط جهود البنوك والسياسات الحكومية بالمواطنة العامة من خلال توجيه الأنشطة والاستثمارات نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مشتركة وتعزيز الفهم والشفافية والتعليم المالي.²³

وهناك العوامل الداخلية في البنوك تلعب دورًا حيويًا في تعزيز المواطنة العامة والتوجيه نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.²⁴ هذه العوامل تشمل تصميم السياسات والبرامج البنكية حيث يمكن للبنوك تطوير سياسات وبرامج مستدامة تستند إلى مفاهيم المسؤولية الاجتماعية والبيئية²⁵. على سبيل المثال، يمكن تقديم تمويل مخصص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعزز التوظيف المحلي وتشجع على نمو الأعمال. هذا يمكن أن يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الاستدامة الاقتصادية. وإدارة البنوك بشكل فعال تلعب دورًا مهمًا في توجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد الأولويات بشكل جيد وتخصيص الموارد بشكل فعال يمكن أن يساهم في تعزيز المواطنة العامة، بمعنى البنوك أيضًا تتجه استراتيجيًا نحو تطبيق ممارسات إدارية مستدامة ومسؤولة²⁶. على سبيل المثال، فهم تفضيلات الشباب فيما يتعلق بالعمل يمكن أن يلعب دورًا هامًا في تشكيل السياسات الداخلية، ويمكن للبنوك والحكومة توجيه الجهود نحو توفير فرص توظيف جذابة للشباب من خلال تقديم فرص تدريب وتطوير مهني وتوفير بيئات عمل مشجعة²⁷.

في نهاية هذه القسم النظري نجادل بأن البنوك دورًا حاسمًا في تعزيز المواطنة العامة من خلال تمويل النمو الاقتصادي، ودعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والتمويل المستدام، وتوظيف المواطنين، والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، والالتزام بالسياسات والقوانين، والشفافية، وتعزيز التثقيف المالي، وتعتمد الفاعلية في تحقيق هذه الأهداف على التفاعل بين العوامل الداخلية في البنوك والعوامل الحكومية والاجتماعية. كل هذه العوامل سيتم استخدامها كأساس لاستكشاف

²² Berry, C. (2015). Citizenship in a financialised society: financial inclusion and the state before and after the crash. *Policy & Politics*, 43(4), 509–525.

²³ Vatavu, S., Dogaru, M., Moldovan, N. C., & Lobont, O. (2022). The impact of entrepreneurship on economic development through government policies and citizens' attitudes. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 35(1), 1604–1617.

²⁴ Ahmed, N. O. A. (2016). Impact of human resource management practices on organizational citizenship behavior: An empirical investigation from banking sector of Sudan. *International Review of Management and Marketing*, 6(4), 964–973.

²⁵ Purwanto, A., Purba, J. T., Bernarto, I., & Sijabat, R. (2021). Effect of transformational leadership, job satisfaction, and organizational commitments on organizational citizenship behavior. *Inovbiz: Jurnal Inovasi Bisnis*, 9, 61–69.

²⁶ Suliman, A., & Al Obaidli, H. (2013). Leadership and organizational citizenship behavior (OCB) in the financial service sector: The case of the UAE. *Asia-Pacific Journal of Business Administration*, 5(2), 115–134.

²⁷ Asgari, A., Mezginjad, S., & Taherpour, F. (2020). The role of leadership styles in organizational citizenship behavior through the mediation of perceived organizational support and job satisfaction. *Innovar*, 30(75), 87–98.

كيفية مساهمة السياق البنكي بقطر في تحقيق المواطنة العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التعاون الفعّال بين الحكومة والبنوك والأطراف المعنية الأخرى. عند دراسة السياق القطري، يجب أن ننظر في السياسات والبرامج المحلية وكيفية تنفيذها لضمان تحقيق الأهداف المحددة لتعزيز المواطنة العامة وتحسين جودة حياة المواطنين. وإلى أي مدى تلعب البنوك القطرية دوراً مهماً في تعزيز المواطنة العامة من خلال تصميم السياسات البنكية والبرامج والتفاعل مع السياسات الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر.

واقع القطاع البنكي في دولة قطر

تحتل دولة قطر مكانة بارزة على الساحة العالمية بفضل دورها البارز في صناعة البترول والغاز. تُعتبر قطر واحدة من أكبر الدول مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم، وهذا القطاع الحيوي يلعب دوراً أساسياً في اقتصاد البلاد²⁸. تعتمد اقتصاد قطر بشكل كبير على إنتاج وتصدير النفط والغاز، وتمتلك البلاد واحدة من أغنى الاحتياطات الطبيعية في العالم. تمثل صناعة البترول والغاز مصدراً رئيسياً للإيرادات في قطر، وهذا يتيح للحكومة توجيه استثمارات كبيرة نحو تحسين البنية التحتية وتعزيز الخدمات العامة. كما تساهم هذه الإيرادات في توفير التعليم والرعاية الصحية عالية الجودة للمواطنين، مما يعزز مستوى المعيشة²⁹. يعزز القطاع البترولي والغازي في قطر القطاع المصرفي بشكل كبير. فالعقود الطويلة الأجل لبيع الغاز الطبيعي المسال توفر استقراراً مالياً للدولة، وبالتالي تزيد من ثقة المستثمرين والبنوك في الاقتصاد القطري. يمكن للبنوك القطرية استخدام هذه العقود كضمانات لتقديم الخدمات المصرفية وتمويل المشروعات³⁰. بالإضافة إلى ذلك، تتعامل البنوك القطرية بنشاط مع البنوك الإقليمية والدولية، بما في ذلك تلك في الولايات المتحدة. هذا التفاعل يعزز التبادل المالي والتجاري بين قطر والعالم، مما يدعم الاقتصاد القطري ويعزز مكانته العالمية. القطاع البترولي والغازي يعد ركيزة أساسية للاقتصاد القطري، والقطاع المصرفي يستفيد بشدة من استدامة هذا القطاع والارتباط الوثيق بينهما. يساهم هذا الارتباط في تعزيز الثقة والنمو الاقتصادي في قطر ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة³¹.

البنوك في قطر تعمل وفقاً للأنظمة واللوائح المحلية والدولية، وتقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للمواطنين والشركات. قطر تضم العديد من البنوك الوطنية والدولية الكبرى مثل بنك قطر الوطني (QNB) وبنك الدوحة (QIB) وبنك الريان، وتعتبر هذه البنوك من بين أكبر البنوك في المنطقة. يعتبر مركز الدوحة المالي الدولي مركزاً هاماً في المنطقة ويستضيف العديد من المؤسسات المالية الدولية والشركات الاستثمارية³². هناك هيئة تنظيمية تُعرف باسم "مؤسسة الأسواق المالية" تقوم برقابة وتنظيم القطاع المالي في قطر وتضمن الامتثال بالقوانين واللوائح. البنوك في قطر تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية بما في ذلك الحسابات الجارية وحسابات التوفير والقروض والبطاقات الائتمانية وخدمات الاستثمار والتمويل العقاري. تمتلك البنوك القطرية أنظمة مصرفية حديثة وتقنيات متقدمة لتسهيل العمليات

²⁸ Harkness, G. (2020). *Changing Qatar: Culture, Citizenship, and Rapid Modernization*. NYU Press.

²⁹ Olawuyi, D. S. (2021). From energy consumers to energy citizens: legal dimensions of energy citizenship. In *Sustainable Energy Democracy and the Law* (pp. 101-123). Brill Nijhoff.

³⁰ Tok, E., Koç, M., & D'Alessandro, C. (2021). Entrepreneurship in a transformative and resource-rich state: The case of Qatar. *The Extractive Industries and Society*, 8(2), 100708.

³¹ Ennis, C. A. (2015). Between trend and necessity: Top-down entrepreneurship promotion in Oman and Qatar. *The Muslim World*, 105(1), 116-138.

³² Kamarudin, F., Sufian, F., Nassir, A. M., Anwar, N. A. M., Ramli, N. A., Tan, K. M., & Hussain, H. I. (2018). Price efficiency on Islamic banks vs. conventional banks in Bahrain, UAE, Kuwait, Oman, Qatar and Saudi Arabia: impact of country governance. *International Journal of Monetary Economics and Finance*, 11(4), 363-383.

المصرفية عبر الإنترنت والهواتف الذكية. تشجع الحكومة القطرية على الابتكار في القطاع المالي وتقدم دعمًا لشركات التكنولوجيا المالية (الفينتك) من خلال مبادرات وبرامج متنوعة.³³

كما هو موجود على الورق ونحاول بحثه مدى تطبيقه في الجانب الفعلي في الواقع البنكي القطري تجادل البنوك في قطر أنها تلعب دورًا حيويًا في تعزيز المواطنة العامة من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية. تشمل هذه الخدمات الحسابات الجارية وحسابات التوفير، والقروض، والبطاقات الائتمانية، والخدمات المالية الأخرى.³⁴ تلبي هذه الخدمات احتياجات المواطنين والشركات بكفاءة وفاعلية، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد.³⁵ وتضيف كثير من البنوك في قطر في صفحتها أنها تلتزم بالأنظمة واللوائح المحلية والدولية. وهذا الالتزام يلعب دورًا حاسمًا في توفير بيئة مصرفية آمنة وموثوقة، والتي تجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزز الاستقرار الاقتصادي، وبفضل الالتزام بالقوانين واللوائح، تستفيد البنوك والعملاء على حد سواء من بيئة مصرفية موثوقة.³⁶ وتجادل كثير من البنوك أن التقنيات المصرفية المتقدمة عنصرًا أساسيًا في القطاع المصرفي القطري حيث تساعد هذه التقنيات العملاء على إدارة حساباتهم بكفاءة وسهولة، وتيسر عملياتهم المالية من خلال الوسائل التكنولوجية المتقدمة، ويمكن للعملاء القطريين الوصول إلى خدماتهم المصرفية بسهولة وسرعة عبر الإنترنت والهواتف الذكية، مما يوفر لهم راحة ومرونة. وتجادل البنوك القطرية في صفحتها المنشورة أنها تعتبر جزءًا أساسيًا من جهود البلاد نحو تحقيق التنمية المستدامة وزيادة مستوى المواطنة، ويتمثل النجاح في توفير الخدمات المصرفية المتقدمة والامتثال بالأنظمة واللوائح وزيادة مشاركة المواطنين في سوق العمل، وهذا يعزز الاقتصاد القطري ويجعله أكثر قوة واستدامة.³⁷

تشجع الحكومة القطرية على زيادة نسبة المواطنين القطريين في سوق العمل وإدارة المؤسسات، وهذه السياسة تعكس التزام الحكومة بتعزيز المواطنة وتوجيه الاقتصاد نحو الاستدامة والتنمية المحلية.³⁸ من خلال زيادة مشاركة المواطنين في سوق العمل، يمكن تحقيق توازن اقتصادي أكبر وفرص مهنية أوسع للمواطنين. ولهذا أنشأت الدولة مؤسسة الأسواق المالية تلعب دورًا هامًا في ضمان الرقابة والشفافية في القطاع المالي، فمن خلال الامتثال بالقوانين واللوائح، تضمن المؤسسة أن النظام المالي يعمل بكفاءة وأمان، وتعزز هذه الرقابة الثقة في النظام المالي وتساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.³⁹ ومع ذلك في الواقع القطري، نجادل في هذا النقاش حول عدة عوامل نظرية تتعلق بقدرة البنوك على تعزيز المواطنة العامة في الدولة، وفي هذا السياق، أصدر مصرف قطر المركزي توجيهات هامة للبنوك حتى سبتمبر 2013، من

³³ Tok, E., Koç, M., & D'Alessandro, C. (2021). Entrepreneurship in a transformative and resource-rich state: The case of Qatar. *The Extractive Industries and Society*, 8(2), 100708.

³⁴ Ibrahim, A. J. (2015). Empirical findings on the profitability of banks in Qatar: Islamic vs. conventional. *International Journal of Business and Commerce*, 5(4), 63-78.

³⁵ Said, Z., & AlHares, A. (2021). Addressing Mismatch between TVET Programs and Skill Needs in the Finance and Banking Sector--A Case Study from Qatar. *International Journal of Research in Education and Science*, 7(4), 1023-1041.

³⁶ Hashim, A. A. R., & Chaker, M. N. (2009). Customers' perception of online banking in Qatar. *Journal for Global Business Advancement*, 2(3), 252-263.

³⁷ Abdul-Wahab, A. H., & Haron, R. (2017). Efficiency of Qatari banking industry: an empirical investigation. *International Journal of Bank Marketing*, 35(2), 298-318.

³⁸ Elsharnouby, T. H., Elbanna, S., Obeidat, S. M., & Mauji, N. I. (2023). Exploring local job seekers perception toward employment in the private and public sectors in Qatar: implications for workforce nationalization policies. *Personnel Review*.

³⁹ Randeree, K. (2012). Workforce nationalization in the Gulf Cooperation Council states. *CIRS Occasional Papers*.

خلالها تم وضع تعليمات تنفيذية تجبر البنوك على توفير فرص عمل للمواطنين القطريين. وقد صدر هذا الإلزام استناداً إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في اجتماعه العادي رقم 11 لعام 1997، وتمثل هذه التعليمات استجابة لاحتياجات سوق العمل القطري والحاجة إلى زيادة نسبة التقطير في الوظائف. في العام 1997، رفع مجلس الوزراء نسبة التقطير إلى 20% على الأقل في الوظائف، وهذا القرار يهدف إلى تعزيز فرص التوظيف للمواطنين القطريين في القطاع المصرفي وغيره من القطاعات⁴⁰. تُشير التوجيهات إلى ضرورة زيادة نسبة المواطنين القطريين في مجال إدارة الموارد البشرية بالشركات المملوكة للدولة أو التي تشارك فيها. وتهدف هذه الخطوة إلى تعزيز المشاركة المحلية في إدارة الشركات والمؤسسات⁴¹. تجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات تهدف إلى تعزيز الدور الاقتصادي للمواطنين القطريين وتعزيز مشاركتهم في سوق العمل وفي إدارة المؤسسات، تعكس هذه السياسات التزام الحكومة القطرية بتعزيز التوظيف وتطوير الموارد البشرية المحلية⁴². ولكن السؤال الذي يعيد نفسه إلى أي مدى التزمت البنوك في تنفيذ هذه التعليمات وتعزيز المواطنة العامة في دولة قطر؟ هل تم التطبيق المتفاوت وهل هناك صعوبات مختلفة تواجه هذه البنوك في القطرنة للوظائف البنكية وتحقيق معدل أكبر من حقوق المواطنة العامة؟ كل هذه الأسئلة سيتم بحثها في هذه الدراسة بشكل منهجي مع الجوانب النظرية التي نوقشت في القسم السابق حول العوامل الوطنية والدولية والداخلية للبنوك التي تجعلها قادرة على تعزيز المواطنة العامة في البلد في إطار المنهجية التالية.

المنهجية وأدوات جمع المعلومات

أسندت هذه الدراسة إلى منهجية نوعية لفهم تأثير توجيهات مصرف قطر المركزي على نسبة التقطير في وظائف البنوك في دولة قطر. كان هذا الاختيار للمنهج المناسب يهدف إلى تحليل شامل وفهم أعمق للموضوع. وتمثلت الخطوات الرئيسية في الدراسة بدراسة وتحليل توجيهات مصرف قطر المركزي المصدرة حتى سبتمبر 2013 بدقة. وتم تصنيفها بناءً على مدى انعكاسها للأهداف الوطنية لزيادة نسبة التقطير في وظائف البنوك. وقد تم استخدام المقابلات مع ممثلي البنوك والمصارف في قطر لفهم تنفيذ وامتثال هذه التوجيهات والصعوبات المحتملة التي قد تواجهها. وتم جمع البيانات الثانوية من تقارير ومستندات تخص النسبة المئوية للمواطنين في وظائف البنوك والمصارف. وتم تحليل هذه البيانات باستخدام أساليب إحصائية وتحليلية، مع التركيز على تقييم مدى تنفيذ تلك التوجيهات ومدى أثرها على نسبة التقطير في وظائف البنوك. فقد تم تصميم هذه الدراسة لفهم تأثير التوجيهات المصرفية على نسبة التقطير في وظائف البنوك في قطر، وذلك من خلال تحليل مضامينها وتطبيقها على الواقع العملي، ومن ثم تقييم تأثيرها على النتائج المحققة في الماضي. ومن ثم وباستخدام أداة المقابلات وذلك على عينة مكونة من 38 مفردة من ذوي الاختصاص والمهتمين بمجال البنوك وتعزيز المواطنة العامة، ويوضح الجدول التالي فئات عينة الدراسة حيث تم التواصل مع أربع فئات يمثلون عينة الدراسة هما مديرو البنوك، موظفو البنوك، خبراء ورجال أعمال، قيادات بالوزارات المختلفة كما بالجدول التالي:-

الجدول 1: يوضح خصائص وعدد عينة الدراسة

مسلسل	الجهة / المنصب	مكان المقابلة	طبيعة المقابلة	تاريخ المقابلة
-------	----------------	---------------	----------------	----------------

⁴⁰ Al-Shafi, S. H. (2009). *Factors affecting e-Government implementation and adoption in the State of Qatar* (Doctoral dissertation, Brunel University, School of Information Systems, Computing and Mathematics).

⁴¹ Gengler, J., & Lambert, L. A. (2016). Renegotiating the ruling bargain: Selling fiscal reform in the GCC. *The Middle East Journal*, 70(2), 321-329.

⁴² Baldwin-Edwards, M. (2011). Labour immigration and labour markets in the GCC countries: national patterns and trends.

المستوى الأول: مديري البنوك القطرية				
1	مدير فرع	الدوحة	شخصيه	2024/1/3
2	مدير فرع 2	الدوحة	شخصيه	2024/1/7
3	مدير موارد بشريه في بنك	الدوحة	شخصيه	2024/1/7
4	مدير فرع 3	الدوحة	شخصيه	2024/1/11
5	مدير فرع 4	الدوحة	شخصيه	2024/1/14
6	مدير فرع 5	الدوحة	شخصيه	2024/2/19
المستوى الثاني: موظفي القطاع المصرفي القطري				
7	موظف بنك 1	الدوحة	شخصيه	2024/1/7
8	موظف بنك 2	الدوحة	شخصيه	2024/1/8
9	موظف بنك 3	الدوحة	شخصيه	2024/1/9
10	موظف بنك 4	الدوحة	شخصيه	2024/1/9
11	موظف بنك 5	الدوحة	شخصيه	2024/1/11
12	موظف بنك 6	الدوحة	شخصيه	2024/1/18
13	موظف بنك 7	الدوحة	شخصيه	2024/1/18
14	موظف بنك 8	الدوحة	شخصيه	2024/1/21
15	موظف بنك 9	الدوحة	شخصيه	2024/1/23
16	موظف بنك 10	الدوحة	شخصيه	2024/1/25
17	موظف بنك 11	الدوحة	شخصيه	2024/2/1
18	موظف بنك 12	الدوحة	شخصيه	2024/2/4
19	موظف بنك 13	الدوحة	شخصيه	2024/2/5
20	موظف بنك 14	الدوحة	شخصيه	2024/2/9
المستوى الثالث: رجال الأعمال والخبراء الماليين				
21	خبير مالي وتمويل اسلامي	الدوحة	شخصيه	2024/1/3
22	رجل اعمال	الدوحة	شخصيه	2024/1/18
23	رجل اعمال 2	الدوحة	شخصيه	2024/1/24
24	رجل اعمال 3	الدوحة	شخصيه	2024/1/29
25	عضو بمؤسسة قطر فاؤنديشن	الدوحة	شخصيه	2024/1/31
26	عضو بمؤسسة قطر للأوراق المالية	الدوحة	شخصيه	2024/2/15
المستوى الرابع: قيادات وكبار موظفي الوزارات والإدارات المختلفة				
27	كبير موظفين بديوان الخدمة	الدوحة	شخصيه	2024/1/4
28	وكيل نيابة	الدوحة	شخصيه	2024/1/10
29	مهندس بقطاع البترول القطري	الدوحة	شخصيه	2024/1/10
30	مفتش بوزارة العدل	الدوحة	شخصيه	2024/1/11

31	موظفة بمدرسة قطر للعلوم المصرفية	الدوحة	شخصيه	2024/1/22
32	قانوني قناة الجزيرة	الدوحة	شخصيه	2024/1/28
33	مدير بلديه الدوحة	الدوحة	شخصيه	2024/1/31
34	كبير موظفين بوزارة التجارة	الدوحة	شخصيه	2024/2/1
35	باحث قانوني بالقطاع العام	الدوحة	شخصيه	2024/2/18
36	ضابط في القوات المسلحة	الدوحة	شخصيه	2024/1/1
37	طيار الطيران الاميري	الدوحة	شخصيه	2024/1/25
38	مسئول بالقطاع العسكري	الدوحة	شخصيه	2024/1/25

توزيع عينة الدراسة حسب النوع والوظيفة يظهر تنوعاً في الأدوار المختلفة التي شملتها الدراسة. من خلال الجدول المقدم (جدول-1)، يُظهر أن العينة تشمل مديرين وموظفين في البنوك، بالإضافة إلى مؤسسات مالية وقيادات في الوزارات وخبراء ورجال أعمال، مما يعكس تنوعاً واسعاً في خلفيات المشاركين وتجاربهم المهنية. بالإضافة إلى ذلك، توزعت العينة حسب الوظيفة كما هو موضح في شكل-2، حيث تظهر أن مجموعة العينة تشمل مديرين بنك (6)، وموظفين بنك (14)، وممثلين عن المؤسسات المالية (2)، وقادة في الوزارات (9)، وخبراء ورجال أعمال (4)، وأشخاص مهتمين بالقطاع المالي (3)، مما يعكس تنوعاً واسعاً في الأدوار المختلفة التي يشغلها المشاركون في الدراسة. ويتضح من الوصف السابق أن العينة متنوعة وتشمل ممثلين من مختلف القطاعات والوظائف ذات الصلة بموضوع الدراسة، مما يعزز تمثيلية العينة ويساهم في جعل النتائج والاستنتاجات أكثر شمولاً وتطبيقية.

من الناحية العملية، يساعد هذا التوزيع في زيادة تمثيلية العينة وتنوعها، مما يعكس تنوع الوظائف والأدوار ذات الصلة بموضوع الدراسة في المجتمع. وبالتالي، يمكن أن يوفر هذا التوزيع رؤى أوسع وأكثر شمولاً حول الموضوع المدروس ويساعد في صياغة استنتاجات وتوصيات تطبيقية أكثر فاعلية. من الناحية العلمية، يعزز هذا التوزيع مصداقية الدراسة وقابليتها للتعميم، حيث يتمثل التنوع في العينة في توجهات وآراء متنوعة تساعد في فهم عميق للموضوع وتحليله بشكل شامل ومتكامل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذا التوزيع أن يحد من التحيزات والتشوهات التي قد تنشأ عن عدم تمثيلية العينة. من الناحية المنهجية، يساعد هذا التوزيع في توجيه عملية جمع البيانات وتحديد المتغيرات المهمة التي يجب دراستها بناءً على تنوع العينة. كما يساعد في تحديد الأساليب البحثية المناسبة وتطبيقها بشكل فعال لتحقيق أهداف الدراسة بشكل دقيق وشامل. ويظهر أن التوزيع المتنوع لعينة الدراسة يعزز الجودة العلمية والمنهجية للبحث، مما يساهم في تحقيق نتائج دقيقة وموثوقة وقابلة للتطبيق في الواقع العملي والعلمي.

وهدفت الدراسة إلى تقديم نتائج موثوقة ودقيقة حول مدى تنفيذ توجهات مصرف قطر المركزي وتأثيرها على نسبة التقطير في وظائف البنوك في قطر. تم ضمان الصلاحية من خلال استخدام منهجية محددة ودقيقة لجمع وتحليل البيانات. تم مراجعة المصادر والبيانات بدقة لضمان موثوقية النتائج، وتم توثيق جميع المصادر والبيانات المستخدمة بعناية في التقرير النهائي للبحث. وقدمت الدراسة تقييماً شاملاً لتأثير توجهات مصرف قطر المركزي على نسبة التقطير في وظائف البنوك في قطر. تم التركيز على تقديم استنتاجات وتوصيات دقيقة تستند إلى البيانات والأدلة، وتم مناقشة النتائج بمنتهى الحيادية والشفافية. وبناءً على منهجية الدراسة، قدمت الدراسة التحليل القادم لمعرفة نسبة التقطير وزيادة المشاركة الوطنية في إدارة البنوك والمصارف في قطر.

التحليل وتقديم النتائج

يعتبر مصرف قطر المركزي دوراً حيوياً في النظام المالي والاقتصادي لدولة قطر. وتوجيهاته تلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام. يهدف هذا التحليل إلى فهم مدى إلمام المجتمع والمؤسسات المالية في قطر بتوجيهات مصرف قطر المركزي، بالإضافة إلى التقطير للوظائف العامة في البنوك القطرية وتحديد التحديات والتباينات في هذا السياق. ويتم التحليل في إطار ثلاثة عوامل رئيسية هي مستوى الوعي والإلمام التنظيمي حيث يتناول هذا الجزء تقدير مدى فهم الموظفين في البنوك القطرية لتوجيهات مصرف قطر المركزي وقوانينه وسياساته، ومدى تطبيقها في سير العمل اليومي. التحديات والتباينات في التقطير للوظائف العامة بالبنوك القطرية ويتعرض هذا العامل لتحليل التحديات التي تواجه عملية التقطير في البنوك القطرية، بالإضافة إلى التباينات في الآراء والممارسات بين البنوك المختلفة. وأخيراً حول دور التقطير في تعزيز المواطنة العامة حيث يستكشف هذا الجزء دور تقطير الوظائف العامة في تعزيز المواطنة العامة ودعم النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في قطر. من خلال هذا التحليل، سيتمكن القراء من الحصول على رؤية شاملة حول مستوى الإلمام التنظيمي والمجتمعي بتوجيهات مصرف قطر المركزي، وفهم التحديات والتباينات المرتبطة بتقطير الوظائف العامة في البنوك القطرية، ودور هذه العملية في تعزيز المواطنة العامة والتنمية المستدامة في قطر.

• مدى الإلمام التنظيمي والمجتمعي بتوجيهات مصرف قطر المركزي:

يُظهر تحليل الاستجابات أن 63% من أفراد العينة غير ملمين بتوجيهات مصرف قطر المركزي من قبل المختصين والعاملين في القطاع الحكومي والمصرفي خصوصاً، في حين يمتلك 24% منهم معرفة بالتوجيهات وأهدافها، ويعرف 13% فقط بعض المعلومات حول التوجيهات دون فهم كامل لها. في ضوء التحليل، يُظهر أن الوعي بتوجيهات مصرف قطر المركزي يختلف بين الفئات المختلفة في العينة. فمن بين مجموعة المديرين في البنوك، يمكن أن نرى أن 70% منهم كانوا ملمين بتلك التوجيهات بينما 30% منهم لم يكونوا ملمين بها. من جهة أخرى، كان 60% من موظفي البنوك على دراية بالتوجيهات، في حين أن 40% لم يكونوا ملمين بها. وفي الفئة التي تشمل خبراء الأعمال، كان 50% منهم على دراية بتلك التوجيهات، في حين أن النسبة المتبقية لم تكن ملزمة بها. بالنسبة لقادة الوزارات المختلفة، كان 60% منهم على دراية بالتوجيهات، بينما كان 40% لا يعرفونها تماماً. يظهر هذا التحليل الفرق في مستويات الوعي بتوجيهات المصرف بين مختلف الفئات. يتضح أن الوعي بتلك التوجيهات كان أعلى بين قادة الوزارات المختلفة مقارنة ببقية الفئات، في حين كانت أقل بين موظفي البنوك. هذا يشير إلى أن هناك حاجة لتوجيه جهود التوعية والتثقيف بشكل موجه ومتخصص لتعزيز الوعي وتوجيه الجهود بشكل فعال بين الفئات المختلفة، خاصة تلك التي تظهر نقصاً في الوعي والفهم بالتوجيهات المصرفية.

هذا النقص في الوعي يُعد عائقاً أساسياً أمام تحقيق الأهداف المصرفية المرجوة. وهذا يقابله ضعف في الوعي المجتمعي بتوجيهات المصرف ينعكس سلباً على تحقيق الأهداف المنشودة. يصعب فهم أهمية هذه التوجيهات وضرورة تطبيقها بفاعلية عندما يكون هناك نقص في الوعي بها. هذا يعوق تحقيق زيادة نسبة التقطير في وظائف البنوك بالشكل المطلوب. عندما نلقي نظرة على الاستجابات، نجد أن نسبة كبيرة من الأفراد المشاركين في الدراسة غير ملمين بتوجيهات مصرف قطر المركزي حتى سبتمبر 2013. هذا النقص في المعرفة يعكس عدم وجود جهود كافية لتوعية الناس بأهمية وتفاصيل هذه التوجيهات. بالنظر إلى هذا الوضع، يُعتبر من الضروري التركيز على تعزيز الوعي وتوجيه الجهود نحو توضيح هذه التوجيهات بشكل أفضل لجميع الفئات السكانية. والنقص في الوعي بتوجيهات المصرف يعرض التنفيذ الفعال لتلك التوجيهات للخطر. فهم غير كافٍ للأهداف والتفاصيل يمكن أن يؤدي إلى سوء التفسير وعدم الالتزام بتلك التوجيهات. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي التوعية الفعالة إلى زيادة التفاعل والالتزام بتلك التوجيهات وبالتالي تعزيز النتائج المرجوة. و

لتحقيق الأهداف المصرفية وضمان تطبيق التوجيهات بشكل فعال، يجب تعزيز الوعي والتوعية المجتمعية. يمكن تحقيق ذلك من خلال إطلاق حملات توعية وثقافية تستهدف جميع شرائح المجتمع، بالإضافة إلى توفير موارد توعوية متاحة وسهلة الوصول للجميع. وتوجيه الجهود نحو زيادة الوعي والتوعية المجتمعية سيساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف المصرفية المنشودة. من خلال توعية الجمهور بأهمية التوجيهات وتفصيلها، يمكن القضاء على الفجوة بين السياسات والتنفيذ، وبالتالي تحسين النتائج المالية والاقتصادية بشكل عام.

● التقطير للوظائف العامة في البنوك القطرية: تباين الآراء والتحديات

تظهر الاستجابات المتنوعة للسؤال الثاني حول مراعاة وتنفيذ توجيهات مصرف قطر المركزي في عمل البنوك والمؤسسات المالية. يروى 24% من العينة أن تلك التوجيهات تم تطبيقها في البنوك التي يعملون بها، بينما يعتبر 60% منهم أنها لم تتم مراعاتها وتنفيذها. بالمقابل، يشير 16% من العينة إلى عدم وجود معلومات لديهم حول مدى تطبيق تلك التوجيهات، سواء بسبب طبيعة عملهم في إدارات غير متصلة باتخاذ مثل هذه القرارات أو بسبب عدم اشتغالهم بالقطاع المالي. هذه الاستجابات توضح عدم اتساق البنوك والمؤسسات المالية في تنفيذ تلك التوجيهات، مما يعكس عدم وجود توافق واضح بين السياسات المحلية والتطبيق الفعلي. يمكن أن يكون ذلك نتيجة لاختلاف في التفسير أو في القدرة على تنفيذ التوجيهات بشكل كامل. وقد تمكنا في البنك من تنفيذ تلك التوجيهات بشكل كامل، حيث قمنا بإطلاق مبادرات تعزز المواطنة العامة وتشجع على توظيف القوى العاملة المحلية.⁴³ وقد أشار المبحوثين من البنوك "نحن نعتبر تنفيذ تلك التوجيهات جزءاً أساسياً من استراتيجيتنا في البنك، ونعمل بجد لضمان تطبيقها بشكل فعال".⁴³ وأضاف آخر "للأسف، لم نشهد تطبيق تلك التوجيهات في العمل حتى الآن. يبدو أن هناك نقصاً في التوعية حول أهمية تلك التوجيهات وضرورة تطبيقها. وربما يكون هناك تحديات داخلية تعيق تنفيذ تلك التوجيهات، ونأمل في أن تتخذ الإدارة خطوات إضافية لتعزيز الالتزام بها".⁴⁴ وأكد أحد خبراء ورجال الأعمال أنهم يعملون على الترويج وقال "نحن نروج لفكرة تعزيز المواطنة العامة في جميع المؤسسات المالية، ونعتقد أن تطبيق تلك التوجيهات يساهم في تحقيق هذا الهدف". وأضاف "من الضروري أن تكون هناك إرادة حقيقية من البنوك لتنفيذ تلك التوجيهات، ونأمل في رؤية خطوات فعالة في هذا الاتجاه".⁴⁵ ومن جهة قادة بالوزارات المختلفة: "نحن نعتبر تنفيذ تلك التوجيهات جزءاً مهماً من السياسات الوطنية لتعزيز المواطنة العامة، وسنعمل على دعم البنوك لتحقيق هذا الهدف". وأضاف "ربما يكون هناك حاجة لإجراء مزيد من التدريب والتوعية للبنوك والمؤسسات المالية حول أهمية تلك التوجيهات وضرورة تطبيقها".⁴⁶ علاوة على ذلك، يُظهر هذا التباين في الاستجابات عدم وجود نظام فعال لتوجيه ومراقبة تنفيذ تلك التوجيهات في القطاع المالي. هذا الوضع يُعرض عمليات التطبيق للتشتت والتباين، مما يؤثر على قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تحقيق الأهداف المصرفية وتعزيز المواطنة العامة كما هو مقترح في التوجيهات. بالنظر إلى هذه التحليلات، يظهر أهمية تحسين آليات التوجيه ومتابعة تنفيذ التوجيهات في القطاع المالي، بالإضافة إلى زيادة التواصل والتنسيق بين الجهات المختلفة لضمان تنفيذ تلك التوجيهات بشكل موحد وفعال.

وحتى الوقت الراهن لا يزال تأثير تنفيذ التوجيهات على نسبة التقطير في الوظائف البنكية غير واضح ومدى تطبيق التوجيهات الصادرة عن مصرف قطر المركزي على نسبة التقطير في الوظائف البنكية داخل الدولة. نسبة 24% من أفراد العينة تشير إلى أن تطبيق التوجيهات الصادرة عن مصرف قطر المركزي قد أدى إلى تطور في نسبة التقطير للوظائف

⁴³ مقابلة شخصية، موظف بنك، الدوحة - قطر، 7-1-2024.

⁴⁴ مقابلة شخصية، موظف بنك، الدوحة - قطر، 8-1-2024.

⁴⁵ مقابلة شخصية، رائد أعمال، الدوحة - قطر، 18-1-2024.

⁴⁶ نفس المصدر

البنكية. ومن جهة أخرى، يروى 18% من العينة أن لا توجد تأثيرات واضحة للتوجيهات على نسبة التقطير، في حين أن 58% يعتبرون أن مواقعهم الوظيفية لا تمكنهم من الحصول على معلومات تخص هذا الشأن. يعكس هذا التباين في الآراء مدى التحديات التي قد تواجه عملية تطبيق التوجيهات وتأثيرها المحتمل على نسبة التقطير. و تظهر الاستجابات تبايناً في الرؤى بين أفراد العينة. هناك من يرون تطوراً في نسبة التقطير للوظائف البنكية بسبب تنفيذ التوجيهات، بينما يعتبر آخرون أنه لا توجد تأثيرات واضحة. وهناك أيضاً من لا يملكون معلومات كافية للحكم على هذا الجانب. أحد مديرو البنوك يقول: "نحن نلاحظ تحسناً واضحاً في نسبة التقطير في الوظائف البنكية بفعل تنفيذ التوجيهات، مما يدل على فعالية الإجراءات التي تم اتخاذها."⁴⁷ بينما عكس ذلك يؤكد أحد موظفو البنوك: "لم نلاحظ أي تأثير واضح على نسبة التقطير، قد تكون التغييرات غير ملحوظة بالنسبة لنا في المستوى العملي."⁴⁸ وهذا ما أكده أحد خبراء ورجال الأعمال: "يبدو أن التوجيهات لم تؤثر بشكل كبير على نسبة التقطير، قد يكون هناك حاجة لتحسين التوجيهات أو لتطبيق إجراءات إضافية."⁴⁹ بينما أحد قادة بالوزارات المختلفة عندهم غياب تام وعدم تناسق بين وزارت ومؤسسات الدولة حيث جادل: "نحن لا نمتلك معلومات كافية للحكم على تأثير التوجيهات على نسبة التقطير، لكن يجب العمل على تقديم التقارير والتقييمات المناسبة لتحديد ذلك."⁵⁰ يظهر التحليل الاستجابات المتباينة حول تأثير التوجيهات على نسبة التقطير في الوظائف البنكية. بينما يرى البعض تحسناً واضحاً، يعتبر آخرون أن التأثير غير واضح أو غير ملحوظ. هذا يشير إلى ضرورة مراجعة التوجيهات وتحسينها إذا لزم الأمر، بالإضافة إلى تقديم تقارير دورية لتقييم تأثيرها بشكل أفضل. ولضمان الفعالية القصوى لتوجيهات مصرف قطر المركزي، يجب على الجهات المعنية تقديم المتابعة الدورية وتقييم التأثير على نسبة التقطير وغيرها من المؤشرات الأساسية في القطاع المصرفي. هذا يساعد في تحديد النجاحات والتحسينات المطلوبة لتحقيق أهداف تعزيز المواطنة العامة بشكل أكبر.

والتحديات التي تواجه البنوك في تنفيذ توجيهات مصرف قطر المركزي، والتي تتعلق بتعزيز المواطنة العامة والقطرنة للوظائف البنكية. يُظهر التحليل الاستجابات المختلفة من العينة حيث أن 24% بواقع عدد 9 أفراد من عينة الدراسة يرون أن تطبيق التوجيهات الصادرة عن مصرف قطر المركزي بخصوص تعزيز المواطنة يتم تطبيقها في البنوك التي يعملون بها بدون أية صعوبات وفي إطار من الوضوح بشكل طبيعي، في حين أن عدد 24 فرد بنسبة 61% من إجمالي عينة الدراسة يرون أن هناك صعوبات تواجه البنوك الذين يعملون بها تطبيق في توجيهات القطرنة أو أن التوجيهات غير واضحة بالنسبة لهم ، وفي المقابل فإن نسبة 15% من إجمالي عينة الدراسة غير ملمين بماهية أساليب تطبيق التوجيهات بحكم عدم اتصالهم بالمستويات الإدارية التي تتولى تطبيق تلك التوجيهات. الاستجابات تظهر تبايناً في الرؤى بين أفراد العينة. هناك نسبة قليلة تروي أن التوجيهات تنفذ بسهولة وطبيعية، في حين يرون آخرون أن هناك صعوبات تعترض تطبيقها. هذه الصعوبات يُمكن أن تكون من نوعين: صعوبات تقنية مثل تقنيات القطرنة المعقدة أو عدم الوضوح في التوجيهات نفسها، وصعوبات متعلقة بالمعرفة والتوعية، حيث يشير بعض الأفراد إلى عدم معرفتهم بطبيعة التوجيهات وكيفية تطبيقها. ويُعزى هذا التباين في الاستجابات إلى عدة عوامل. قد تكون التوجيهات غير واضحة بشكل كافٍ، مما يجعل من الصعب فهم كيفية تنفيذها. كما قد تواجه البنوك صعوبات تقنية في تطبيق هذه التوجيهات، خاصة إذا كانت العمليات المطلوبة معقدة أو تتطلب تغييرات هيكلية في النظام. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك نقص في التوعية والتدريب بين الموظفين، مما يجعل من الصعب تطبيق التوجيهات بفعالية. تظهر هذه الصعوبات تأثيراً سلبياً على قدرة البنوك على تحقيق المعايير

⁴⁷ مقابلة شخصية، مدير بنك، الدوحة - قطر، 11-1-2024.

⁴⁸ مقابلة شخصية، موظف بنك، الدوحة - قطر، 21-1-2024.

⁴⁹ مقابلة شخصية، رجل أعمال، الدوحة - قطر، 29-1-2024.

⁵⁰ مقابلة شخصية، القطاع الحكومي، الدوحة - قطر، 4-1-2024.

المطلوبة وتعزيز المواطنة العامة كما هو مقترح في التوجيهات. قد يؤدي عدم الوضوح والصعوبات التقنية إلى تأخير في تنفيذ التوجيهات، مما يعرض البنوك للعقوبات أو الانتقادات. لتجاوز هذه الصعوبات، ينبغي على البنوك تحسين وضوح التوجيهات وتوفير التدريب اللازم للموظفين لضمان فهمهم الكامل لكيفية تنفيذها. يجب أيضاً الاستثمار في تقنيات القطرنة وتحسين البنية التحتية للنظام لتيسير التطبيق. من المهم أيضاً تعزيز التواصل والتعاون بين الجهات المختلفة لضمان تنفيذ التوجيهات بشكل موحد وفعال. يجب على البنوك والمؤسسات المالية التعامل مع الصعوبات بشكل فعال لضمان تنفيذ التوجيهات بشكل صحيح وفعال، مما يساهم في تعزيز المواطنة العامة وتحقيق المعايير الوطنية لحقوق المواطنة.

تقطير الوظائف بالبنوك القطرية ودورها الحالي والمستقبلي في تعزيز المواطنة العامة

آراء أفراد العينة حول مساهمة التوجيهات العامة بشأن تقطير الوظائف العامة بالبنوك في تعزيز المواطنة العامة ومشاركة القطريين في إدارة البنوك والمؤسسات المالية تعكس توافقاً كبيراً. يشير باحث شؤون قانونية في إحدى الوزارات إلى أن مشاركة المواطنين في الوظائف العامة، خاصة الوظائف العليا في المصارف، ستؤدي إلى تعزيز المواطنة العامة بشكل كبير. كما ترى موظفة في إحدى البنوك أن الالتزام بتلك التوجيهات سيساهم بشكل مؤكد في رفع نسبة التقطير. ويشاركها الرأي موظف آخر في نفس البنك الذي يروي أن الالتزام بهذه التوجيهات سيساهم بشكل مؤكد في رفع نسبة التوظيف للكوادر الوطنية. باعتبار هذه الآراء المتفق عليها بين أفراد العينة، يمكن القول إن الالتزام بالتوجيهات الصادرة عن مصرف قطر المركزي سيزيد بلا شك من نسبة التقطير وبالتالي سيسهم في تعزيز المواطنة ومشاركة الوطنيين في إدارة المؤسسات المالية. في هذا المضمار يشير باحث شؤون قانونية في إحدى الوزارات إلى أن مشاركة المواطنين في الوظائف العامة، خاصة الوظائف العليا في المصارف، ستؤدي إلى تعزيز المواطنة العامة بشكل كبير. قال: "مشاركة المواطنين في الوظائف العامة من شأنها تعزيز الشعور بالانتماء والمسؤولية تجاه المؤسسات المالية وبالتالي تعزيز المواطنة العامة"⁵¹. وكما ترى موظفة في إحدى البنوك أن الالتزام بتلك التوجيهات سيساهم بشكل مؤكد في رفع نسبة التقطير. قالت: "الالتزام بتوجيهات البنك المركزي سيكون له تأثير إيجابي على تحفيز الموظفين لتحقيق مستويات أفضل من الأداء وزيادة الانخراط في العمل البنكي".⁵² ويشاركها الرأي موظف آخر في نفس البنك الذي يروي أن الالتزام بهذه التوجيهات سيساهم بشكل مؤكد في رفع نسبة التوظيف للكوادر الوطنية. أضاف: "تعزيز التوظيف المحلي في القطاع المالي يسهم في تعزيز المواطنة والاندماج الاقتصادي للمواطنين في الحياة الاقتصادية للبلاد"⁵³. باعتبار هذه الآراء المتفق عليها بين أفراد العينة، يمكن القول إن الالتزام بالتوجيهات الصادرة عن مصرف قطر المركزي سيزيد بلا شك من نسبة التقطير وبالتالي سيسهم في تعزيز المواطنة ومشاركة الوطنيين في إدارة المؤسسات المالية.

إجابات أفراد عينة الدراسة تسلط الضوء على مجموعة من النقاط التي يمكن للبنوك المساهمة من خلالها في تعزيز التثقيف المالي للمواطنين والمشاركين في السوق المالي. يشير أغلهم إلى أن "التوعية من خلال الإعلام"⁵⁴ هي الوسيلة الأكثر فعالية، بإطلاق حملات إعلامية عبر وسائل الإعلام المختلفة، سواء كانت مقروءة أو مرئية، بالإضافة إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ويقترح بعض الأفراد مبادرات أخرى مثل "تنوير المستثمرين وتثقيفهم للمشاركة في أسواق المال الوطنية"، وتوجيه الاتصال المباشر لـ "كبار المستثمرين"، بالإضافة إلى "خلق نشاطات توعوية من خلال المؤتمرات

⁵¹ مقابلة شخصية، باحث، الدوحة - قطر، 18-1-2024.

⁵² مقابلة شخصية، موظف بنك، الدوحة - قطر، 18-1-2024.

⁵³ نفس المصدر

⁵⁴ مقابلة شخصية، باحث، الدوحة - قطر، 18-1-2024.

والندوات".⁵⁵ كما يشير بعضهم إلى أهمية "دعم الشباب وتدريبهم الجيد" لخلق علاقة جيدة مع القطاع المصرفي، ويشدد آخرون على "ضرورة وضع الخطط المناسبة والاستعانة بالخبراء في هذا المجال"، وكذلك على "عمل إرشادات مالية وتسهيل عملية فتح الحسابات المصرفية".⁵⁶ من جانبها، تشير مديرة فرع بأحد البنوك إلى أهمية "التحول الرقمي" في تغيير أساليب التعامل مع الأموال، مما يجعل التثقيف والوعي المالي أكثر أهمية. بينما يشير مدير إدارة الموارد البشرية إلى أنه يمكن تعزيز التثقيف المالي من خلال عمل محاضرات في المدارس والجامعات حول دور القطاع المالي في رفع اقتصاد الدول.⁵⁷

وهناك كذلك موضوع تقديم التقييمات حول تأثير توجهات مصرف قطر المركزي على نسبة التقطير في وظائف البنوك والمصارف يتطلب استخدام عدة آليات وطرق متنوعة. يعتبر الإلزام على المصارف بتقديم بيانات حول الموظفين القطريين وتقييم أدائهم الوظيفي أحد الطرق الرئيسية لتحديد نسبة التقطير وتأثيرها على العمليات المصرفية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الزيارات الميدانية التي يقوم بها المصرف المركزي كوسيلة لتقييم تطبيق توجهاته. كما يمكن الاستفادة من استفسارات واستطلاعات الرأي التي توزع على المصارف لمعرفة نسبة الموظفين القطريين العاملين بها. وتقديم تقارير سنوية من قبل المصارف توضح نسبة التقطير وتطبيق توجهات المصرف المركزي يعتبر أيضاً وسيلة فعالة لتقييم الأثر. ويمكن الاعتماد على جهاز الإحصاء العامة للحصول على بيانات دقيقة حول نسبة التقطير في القطاع المصرفي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام رصد نسبة التقطير في المصارف والبنوك والمؤسسات المالية كمؤشر لتقييم تأثير توجهات المصرف المركزي وفعاليتها في تحقيق الأهداف المحددة في هذا الصدد.

تعزيز المواطنة العامة من خلال تمويل النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

وحول التوجهات المستقبلية في إطار ادوار البنوك التي يمكن أن تلعبها في تعزيز المواطنة العامة من خلال تمويل النمو الاقتصادي ودعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتوظيف المواطنين. إذ يشير عدد كبير من أفراد عينة الدراسة إلى الأهمية الكبيرة لدور البنوك في هذا الجانب. ومن من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وصغار المستثمرين، وتقديم خدمات مصرفية تدعم الاقتصاد وتسهل التعاملات المالية، تسهم البنوك في خلق فرص عمل جديدة ودعم الاقتصاد. ويضاف إلى ذلك، توجيه الدعم للمشروعات الناجحة وتحفيز المستثمرين الوطنيين، مما يعزز النمو الاقتصادي ويقلل من نسبة البطالة. من جانبه، يؤكد مسئول في مؤسسة قطر فاؤنديشن أهمية تنفيذ مشاريع تخدم المجتمع وتساهم في نمو الاقتصاد، مشيراً إلى أن سمعة المصارف تعتمد على نجاح هذه المشاريع.⁵⁸ وفي سياق مشابه، يشير أحد رجال العمل القطريين إلى أن البنوك تمثل مصدراً رئيسياً لتمويل رواد الأعمال الوطنيين، مما يعزز النمو الاقتصادي ويعطي انطباعاً إيجابياً لدى المواطنين بشأن دور البنوك في دعم الاستثمار.⁵⁹ ويرى مهندس في قطاع البترول القطري أن البنوك ليست مجرد مكان لتخزين رأس المال، بل تستثمر المدخرات في مشاريع إنتاجية تساهم في زيادة إنتاجية البلاد.⁶⁰ بالإضافة إلى ذلك، يشير مدير إدارة الموارد البشرية ببنك قطري إلى أن وظائف البنوك توفر دخلاً جيداً وتساهم في استقرار الكوادر الوطنية، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي للمواطنين.⁶¹ وأخيراً، يبرز خبير في التمويل المالي والإسلامي أن تمويل المشاريع التي تدعمها البنوك يؤثر في مشاركة المواطنين في تلك المشاريع ويساهم في تحسين الرفاهية الاقتصادية وتعزيز المواطنة الاقتصادية.⁶²

⁵⁵ مقابلة شخصية، عضو بمؤسسة قطر للأوراق المالية، الدوحة - قطر 15-02-2024.

⁵⁶ مقابلة شخصية، رجل أعمال، الدوحة - قطر، 29-1-2024.

⁵⁷ مقابلة شخصية، باحث، الدوحة - قطر، 18-1-2024.

⁵⁸ مقابلة شخصية، قطر فونديشين، الدوحة - قطر، 31-1-2024.

⁵⁹ مقابلة شخصية، رجل أعمال، الدوحة - قطر، 29-1-2024.

⁶⁰ مقابلة شخصية، مهندس بترول، الدوحة - قطر، 10-1-2024.

⁶¹ مقابلة شخصية، موظف بنك، الدوحة - قطر، 9-1-2024.

⁶² مقابلة شخصية، رجل أعمال، الدوحة - قطر، 29-1-2024.

هذه الآراء المتفق عليها بين أفراد عينة الدراسة تبرز أهمية دور البنوك في تعزيز المواطنة العامة والمشاركة الوطنية في إدارة المؤسسات المالية.

وأراء أفراد عينة الدراسة تشير إلى عدة ممارسات يمكن للبنوك اعتمادها لدعم التمويل المستدام وتحسين جودة البيئة والمجتمع، منها:

- عدم دعم المشروعات التي تسبب إضرارًا للبيئة وضررًا اجتماعيًا.
- التدخل الحكومي لتحديد المشروعات التي يمكن تمويلها عبر القطاع المصرفي ومنع الأنشطة التي تلحق ضررًا بالبيئة.
- توجيه الدعم المالي للمشاريع ذات الأثر البيئي الإيجابي وتقديم ميزات استثمارية لصالح هذه المشاريع.
- التوجه نحو قطاعات جديدة مثل الطاقة البديلة والتعدين، وتمويل مشاريع تعمل على تحسين البيئة مثل التوليد عبر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- المساهمة في مشاريع الطاقة البديلة وكفاءة الطاقة والتمويل الأصغر.
- تشجيع الفرص الاستثمارية ودعم المنتجين والإنتاجية لتحقيق التنمية المستدامة.
- تقديم التمويل للمشاريع التي تهدف إلى تحسين البيئة ومنحها أولوية عند النظر في طلبات التمويل.
- تقديم حلول مالية ومنتجات مصرفية جديدة ومبتكرة وفتح مجالات جديدة للتمويل.
- تنوع المحافظ الاستثمارية للمصارف وتوزيع التمويل بشكل جيد والتركيز على فئات جديدة من المستثمرين.
- دعم ريادة الأعمال والاستثمار في البحث والتطوير لتحسين نوعية الحياة.

ويرى بعض المشاركين في الدراسة أن التمويل المستدام يمثل فرصة للمستثمرين والمجتمعات على حد سواء، مشيرين إلى أهمية تحقيق عوائد مالية جيدة من خلال دعم المشاريع البيئية وخلق فرص عمل. ويرى آخرون أن البنوك يمكن أن توجه الاستثمارات نحو المشاريع التي تدعم التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة، وتعزز الممارسات الإدارية الجيدة والحوكمة الرشيدة في الشركات الممولة. تركز آراء أفراد عينة الدراسة حول كيفية دعم البنوك للتمويل المستدام والمشاريع البيئية في عدة ممارسات محددة، وقد أشاروا إلى "عدم دعم المشروعات التي تسبب إضرارًا للبيئة وضررًا اجتماعيًا"⁶³، كما أشار أحد المشاركين. و"التوجه نحو قطاعات جديدة مثل الطاقة البديلة والتعدين، وتمويل مشاريع تعمل على تحسين البيئة مثل التوليد عبر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح"، هكذا أوضح آخر.⁶⁴ كما اقترح مشارك آخر: "تشجيع الفرص الاستثمارية ودعم المنتجين والإنتاجية لتحقيق التنمية المستدامة".⁶⁵ بالإضافة إلى ذلك، أشار مشارك آخر إلى أن "التمويل المستدام يمثل فرصة كبيرة للمستثمرين والمجتمعات على حد سواء، يمكن تحقيق عوائد مالية جيدة من خلال دعم المصارف للمستثمرين بالإضافة إلى خلق وظائف من خلال تلك الاستثمارات".⁶⁶ وأخيرًا، يرى آخرون أن "البنوك يمكن أن توجه الاستثمارات نحو المشاريع التي تدعم التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة، وتعزز الممارسات الإدارية الجيدة والحوكمة الرشيدة في الشركات الممولة".⁶⁷

⁶³ مقابلة شخصية، قطاع حكومي، الدوحة - قطر، 28-1-2024.

⁶⁴ مقابلة شخصية، قطاع حكومي، الدوحة - قطر، 22-1-2024.

⁶⁵ مقابلة شخصية، موظف بنك، الدوحة - قطر، 23-1-2024.

⁶⁶ مقابلة شخصية، رجل أعمال، الدوحة - قطر، 29-1-2024.

⁶⁷ مقابلة شخصية، قطاع حكومي، الدوحة - قطر، 11-1-2024.

وفي جانب التنمية الاجتماعية واستنادًا إلى استجابات أفراد عينة الدراسة، تظهر وجهات نظرهم المتفق عليها بشكل كبير حول عدة نقاط تعكس كيفية تحقيق البنوك للمسؤولية المجتمعية والمشاركة في الأنشطة والمشاريع الاجتماعية.

- أولاً، يشدد المشاركون على أهمية دعم المشروعات الخيرية، مثل المشاريع التعليمية والصحية، وكذلك دعم برامج ابتعاث الطلاب المميزين لتعزيز التعليم والمهارات في المجتمع.
- ثانياً، يُعتبر التمويل الأصغر والتمويل متناهي الصغر وسيلة فعّالة لرفع دخل المجتمعات الصغيرة وتحسين وضعها الاقتصادي.
- ثالثاً، يرى المشاركون أن تسهيل عمليات منح التمويل يساهم في توفير الدعم المالي للمشاريع الاجتماعية والخيرية بسهولة وفعالية.
- رابعاً، يؤكد المشاركون على أهمية تدريب رواد الأعمال وتوفير فرص استثمارية لهم، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.
- خامساً، يُعتبر وضع سياسات تمويلية متطورة ومواكبة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية عاملاً مهماً في تحقيق المسؤولية المجتمعية.
- سادساً، يشير المشاركون إلى أهمية تأهيل الموظفين وتقديم الدورات التدريبية والمنح الدراسية في الخارج لتحسين مستوى الكفاءة والمهارات.
- وأخيراً، يؤكد المشاركون على أهمية وضع سياسات وإجراءات مصرفية فعالة ومتوافقة مع المعايير الدولية لضمان تنفيذ الخطط بشكل فعال ومسؤول.

تلك النقاط تعكس التوافق الشديد بين أفراد عينة الدراسة حول كيفية تعزيز المسؤولية المجتمعية والمشاركة الفعالة في الأنشطة والمشاريع الاجتماعية من قبل البنوك. يتم تحقيق المسؤولية المجتمعية عبر دعم المشروعات الخيرية، بما في ذلك المشاريع التعليمية والصحية، كما أشار أحد المشاركين. "التمويل الأصغر والتمويل متناهي الصغر يساهم في رفع دخل المجتمعات الصغيرة، وهو جزء من إجراءات المسؤولية الاجتماعية"، أوضح آخر⁶⁸. بالإضافة إلى ذلك، أشار مشارك آخر إلى أن "تدريب رواد الأعمال وخلق فرص استثمارية لهم يعتبر جزءاً من الجهود المبذولة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية"⁶⁹. وأضاف مفتش من وزارة العدل: "يجب على بنوك مراكز المال دعم المجتمعات التي تعمل فيها، ويمكن ذلك من خلال تقديم المنح والقروض للشركات الصغيرة ودعم مبادرات تنمية المجتمع"⁷⁰. باختصار، يمكن القول إن البنوك تسعى جاهدة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية عبر تنفيذ مجموعة متنوعة من الإجراءات، بما في ذلك دعم المشاريع الخيرية، وتوفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم لرواد الأعمال، وتنفيذ سياسات وإجراءات مصرفية فعالة.

ولكن تجد أفراد عينة الدراسة يثيرون قضايا الالتزام بالسياسات والقوانين المحلية والدولية بشكل جوهراً أساسياً للبنوك في تحقيق التشدد والشفافية وزيادة نسبة مساهمة البنوك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل ومنها تحقيق واقع المواطنة العامة. يشير أحدهم إلى أن "الالتزام بالقوانين المحلية والدولية يكون بشكل أساسي من خلال تعزيز الرقابة من قبل المصرف المركزي"⁷¹. يؤكد آخر أن "تطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية يجب أن يتم وفقاً لتوجيهات الهيئات المالية

⁶⁸ مقابلة شخصية، مدير إدارة ببلديه الدوحة، الدوحة - قطر، 31-1-2024

⁶⁹ مقابلة شخصية، موظف بنك، الدوحة - قطر، 23-1-2024.

⁷⁰ مقابلة شخصية، خبير مالي، الدوحة - قطر، 3-1-2024.

⁷¹ مقابلة شخصية، موظف بنك، الدوحة - قطر، 23-1-2024.

المختصة"،⁷² مشيراً إلى دور "هيئة قطر للأسواق المالية ولجنة بازل للرقابة المصرفية"⁷³ في هذا الصدد. كما يقول مدير الموارد البشرية بأحد البنوك إن "التزام البنوك بالقوانين يأتي من خلال إجراءات وممارسات البنك المركزي تفرض عليها التشدد والشفافية وذلك من خلال دورية عمليات التفتيش".⁷⁴ أضاف مشارك آخر مع القطاع المصرفي أن "الشفافية في القطاع المصرفي ضعيفة إلى حد ما وهذا ما تعكسه القضايا المتداولة في المحاكم". هذه التصريحات تلخص مدى أهمية الالتزام بالسياسات والقوانين المالية والمصرفية لضمان التشدد والشفافية في أنشطة البنوك، وتكريس دورها كجهات مالية مسؤولة وملتزمة بالمعايير الدولية.⁷⁵

وحول الطرق التي يمكن إتباعها من قبل البنوك لتحقيق التعاون والتكامل مع باقي الجهات الحكومية بما يضمن تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وأشارت أغلب إجابات أفراد العينة إلى أنه يجب أن تعمل البنوك ضمن خطة إستراتيجية تضعها الدولة وتشرف على تنفيذها، العمل المشترك بين القطاع الخاص والحكومي لضمان تطبيق سياسات صحيحة وتحديد المشروعات ذات الأولوية في التمويل، خلق اطار فعال لمشاريع تنموية تخدم المجتمع وتحقيق ربحية جيدة للمصارف، وأيضا من خلال استخدام المدخرات المجمعة من قبل البنوك إلى حد كبير لأغراض التنمية في مختلف المناطق ويضمن الاستخدام الكامل لموارد الدولة، وكذلك أن تعمل الحكومة كمروج للصناعات في البلدان المتخلفة التي تحتاج إلى التمويل. ويرى عضو بوزارة التجارة "أنه يجب رسم سياسات تنموية مشتركة بين القطاع الخاص والعام، مع تخصيص بنوك لمشاريع محدده كبنك متخصص في الزراعة مثلا او الطاقة".⁷⁶ كما يرى أحد موظفي القطاع المصرفي: أن هذا إطار واسع جداً للعلاقة بين المصارف أو القطاع الخاص علاقه تكاملية فالحكومات في الغالب لتنفيذ المشروعات تحتاج لتمويل المصارف والمصارف أيضاً بدون السياسات والإجراءات الحكومية الرشيدة لا تستطيع ان تعمل.⁷⁷ ويضيف مفتش بوزارة العدل أن المصارف تلعب دوراً حاسماً في التنمية الاقتصادية للمجتمعات. إنها المؤسسات المالية الرائدة التي توفر التمويل اللازم للشركات والحكومات والأفراد. وعلى هذا النحو، فإن لها تأثيراً كبيراً على نمو المجتمعات وازدهارها.⁷⁸ وترى موظفة خدمة عملاء بأحد البنوك أن التعاون في خلق مشروعات وطنية وحيوية تساهم في توظيف عدد كبير من الكوادر الوطنية التي تسهم في رفع الإنتاج والإنتاجية ومنح تسهيلات من قبل الحكومة للمصارف خصوصا في التراخيص وغيرها.⁷⁹ ويرى مدير فرع بأحد البنوك أنه عند منح المصرف المركزي الترخيص او تجديد الترخيص للمصارف يجب ان يشترط توظيف المصرف المركزي توظيف عدد محدد من المواطنين كحد أدنى هذا اجتماعي، اقتصاديها التعاون هو امر طبيعي من خلال تمويل القطاع المصرفي للمشاريع الحكومية.⁸⁰

نرى بأن التعاون الفعال بين الحكومة والبنوك يشكل عاملاً أساسياً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. يركز الاستطلاع على ضرورة وضع خطط استراتيجية مشتركة تشرف عليها الحكومة وتنفذها البنوك لتحقيق الأهداف المحددة. يجمع معظم المشاركين على أن هذا التعاون يسهم في تنفيذ سياسات صحيحة وتحديد المشروعات ذات الأولوية في التمويل. من جهتهم، يشدد موظفو البنوك على أهمية السياسات الحكومية الرشيدة لضمان استمرارية عملهم، مع التأكيد على أن المصارف بحاجة إلى دعم الحكومة لتحقيق أهدافها التنموية. بالمقابل، يعتبر موظفو الحكومة أن البنوك

⁷² مقابلة شخصية، موظف بنك، الدوحة - قطر، 9-1-2024.

⁷³ مقابلة شخصية، خبير مالي، الدوحة - قطر، 15-2-2024.

⁷⁴ مقابلة شخصية، موظف بنك، الدوحة - قطر، 3-1-2024.

⁷⁵ مقابلة شخصية، باحث، الدوحة - قطر، 18-2-2024.

⁷⁶ مقابلة شخصية، قطاع حكومي، الدوحة - قطر، 1-2-2024.

⁷⁷ مقابلة شخصية، قطاع حكومي، الدوحة - قطر، 11-1-2024.

⁷⁸ نفس المصدر

⁷⁹ مقابلة شخصية، موظف بنك، الدوحة - قطر، 3-1-2024.

⁸⁰ مقابلة شخصية، موظف بنك، الدوحة - قطر، 7-1-2024.

تلعب دورًا حيويًا في تمويل المشاريع وتعزيز النمو الاقتصادي، ويؤكدون على أهمية تطوير التعاون بين القطاعين العام والخاص. بالإضافة إلى ذلك، يشير المشاركون إلى ضرورة توظيف المواطنين وتحفيز الاستثمارات المحلية كجزء من التعاون بين الحكومة والبنوك. يجب أن يكون هناك تفاهم وتكامل بين الجهات المعنية لتحديد الاحتياجات ووضع السياسات اللازمة لتحقيق التطلعات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

قائمة المراجع

1. Jafri, J. (2019). 12. Shadow financial citizenship and the contradictions of financial inclusion in Pakistan. *Geofinance between Political and Financial Geographies: A Focus on the Semi-Periphery of the Global Financial System*, 213.
2. Fridah, K. W., Olivia, W., Charity, M. C., & Florent, B. (2010). Micro finance credit policies and loan repayment in centenary Bank and Finca Uganda Ltd, Kampala.
3. Katamba, D. (2010). Corporate social responsibility, organizational culture, ethical citizenship and reputation of financial institutions in Uganda. Master Degree Thesis submitted to the School of Graduate Studies, Makerere University, Uganda.
4. Sari, D. P., & Ali, H. (2022). Literature Review Measurement Model of Individual Behavior and Organizational Citizenship Behavior: Individual Characteristics, Work Culture and Workload. *Dinasti International Journal of Management Science*, 3(4), 647-656.
5. Kallio, K. P., Wood, B. E., & Häkli, J. (2020). Lived citizenship: conceptualising an emerging field. *Citizenship Studies*, 24(6), 713-729.
6. Gathmann, C., & Garbers, J. (2023). Citizenship and integration. *Labour Economics*, 82, 102343.
7. Gong, T., & Yi, Y. (2021). A review of customer citizenship behaviors in the service context. *The Service Industries Journal*, 41(3-4), 169-199.
8. Zhu, T., Liu, B., Song, M., & Wu, J. (2021). Effects of service recovery expectation and recovery justice on customer citizenship behavior in the E-retailing context. *Frontiers in Psychology*, 12, 658153.
9. Kagaruki, A. M. (2013). Assessment of the contribution of FINCA mfis Services on SMEs growth in Dar es salaam city: A Case of finca Dar es salaam (Doctoral dissertation, Mzumbe university).
10. Best, J. (2022). Uncomfortable knowledge in central banking: Economic expertise confronts the visibility dilemma. *Economy and Society*, 51(4), 559-583.
11. Kunz, R., Maisenbacher, J., & Paudel, L. N. (2020). The financialization of remittances: governing through emotions. *Review of International Political Economy*, 28(6), 1607-1631.
12. Barros Pena, B. B., Kursar, B., Clarke, R. E., Alpin, K., Holkar, M., & Vines, J. (2021, May). Financial technologies in the cycle of poor mental health and financial hardship: Towards financial citizenship. In *Proceedings of the 2021 CHI Conference on Human Factors in Computing Systems* (pp. 1-16).

13. Riles, A. (2018). Financial citizenship: Experts, publics, and the politics of central banking (p. 120). Mario Einaudi Center for International Studies, Cornell University.
14. Moyo, T., & Rohan, S. (2006). Corporate citizenship in the context of the financial services sector: what lessons from the Financial Sector Charter?. *Development Southern Africa*, 23(2), 289-303.
15. Kear, M. (2013). Governing homo subprimicus: Beyond financial citizenship, exclusion, and rights. *Antipode*, 45(4), 926-946.
16. Willis, L. E. (2017). Finance-informed citizens, citizen-informed finance: An essay occasioned by the international handbook of financial literacy.
17. Jafri, J. (2023). Financial citizenship and shadow banking in Pakistan: a study of two deposit-taking microfinance banks. *Eurasian Geography and Economics*, 64(2), 173-198.
18. Björklund, M., & Sandahl, J. (2020). Financial Literacy as Citizenship Education--A Viable Prospect?. *Journal of Social Science Education*, 19(3), 4-20.
19. Berry, C. (2015). Citizenship in a financialised society: financial inclusion and the state before and after the crash. *Policy & Politics*, 43(4), 509-525.
20. Kear, M. (2013). Governing homo subprimicus: Beyond financial citizenship, exclusion, and rights. *Antipode*, 45(4), 926-946.
21. Berry, C. (2015). Citizenship in a financialised society: financial inclusion and the state before and after the crash. *Policy & Politics*, 43(4), 509-525.
22. Vataavu, S., Dogaru, M., Moldovan, N. C., & Lobont, O. (2022). The impact of entrepreneurship on economic development through government policies and citizens' attitudes. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 35(1), 1604-1617.
23. Ahmed, N. O. A. (2016). Impact of human resource management practices on organizational citizenship behavior: An empirical investigation from banking sector of Sudan. *International Review of Management and Marketing*, 6(4), 964-973.
24. Purwanto, A., Purba, J. T., Bernarto, I., & Sijabat, R. (2021). Effect of transformational leadership, job satisfaction, and organizational commitments on organizational citizenship behavior. *Inovbiz: Jurnal Inovasi Bisnis*, 9, 61-69.
25. Suliman, A., & Al Obaidli, H. (2013). Leadership and organizational citizenship behavior (OCB) in the financial service sector: The case of the UAE. *Asia-Pacific Journal of Business Administration*, 5(2), 115-134.
26. Asgari, A., Mezginejad, S., & Taherpour, F. (2020). The role of leadership styles in organizational citizenship behavior through the mediation of perceived organizational support and job satisfaction. *Innovar*, 30(75), 87-98.
27. Harkness, G. (2020). *Changing Qatar: Culture, Citizenship, and Rapid Modernization*. NYU Press.

28. Olawuyi, D. S. (2021). From energy consumers to energy citizens: legal dimensions of energy citizenship. In *Sustainable Energy Democracy and the Law* (pp. 101-123). Brill Nijhoff.
29. Tok, E., Koç, M., & D'Alessandro, C. (2021). Entrepreneurship in a transformative and resource-rich state: The case of Qatar. *The Extractive Industries and Society*, 8(2), 100708.
30. Ennis, C. A. (2015). Between trend and necessity: Top-down entrepreneurship promotion in Oman and Qatar. *The Muslim World*, 105(1), 116-138.
31. Kamarudin, F., Sufian, F., Nassir, A. M., Anwar, N. A. M., Ramli, N. A., Tan, K. M., & Hussain, H. I. (2018). Price efficiency on Islamic banks vs. conventional banks in Bahrain, UAE, Kuwait, Oman, Qatar and Saudi Arabia: impact of country governance. *International Journal of Monetary Economics and Finance*, 11(4), 363-383.
32. Tok, E., Koç, M., & D'Alessandro, C. (2021). Entrepreneurship in a transformative and resource-rich state: The case of Qatar. *The Extractive Industries and Society*, 8(2), 100708.
33. Ibrahim, A. J. (2015). Empirical findings on the profitability of banks in Qatar: Islamic vs. conventional. *International Journal of Business and Commerce*, 5(4), 63-78.
34. Said, Z., & AlHares, A. (2021). Addressing Mismatch between TVET Programs and Skill Needs in the Finance and Banking Sector--A Case Study from Qatar. *International Journal of Research in Education and Science*, 7(4), 1023-1041.
35. Hashim, A. A. R., & Chaker, M. N. (2009). Customers' perception of online banking in Qatar. *Journal for Global Business Advancement*, 2(3), 252-263.
36. Abdul-Wahab, A. H., & Haron, R. (2017). Efficiency of Qatari banking industry: an empirical investigation. *International Journal of Bank Marketing*, 35(2), 298-318.
37. Elsharnouby, T. H., Elbanna, S., Obeidat, S. M., & Mauji, N. I. (2023). Exploring local job seekers perception toward employment in the private and public sectors in Qatar: implications for workforce nationalization policies. *Personnel Review*.
38. Randeree, K. (2012). Workforce nationalization in the Gulf Cooperation Council states. *CIRS Occasional Papers*.
39. Al-Shafi, S. H. (2009). Factors affecting e-Government implementation and adoption in the State of Qatar (Doctoral dissertation, Brunel University, School of Information Systems, Computing and Mathematics).
40. Gengler, J., & Lambert, L. A. (2016). Renegotiating the ruling bargain: Selling fiscal reform in the GCC. *The Middle East Journal*, 70(2), 321-329.
41. Baldwin-Edwards, M. (2011). Labour immigration and labour markets in the GCC countries: national patterns and trends.